معضلات قادت إليها سياسة صدام وشجعته عليها المصالح الدولية والإقليمية

لا توجد إحصاءات دقيقة يمكن الأخذ بها لتحليل الناتج المحلي الإجمالي للعراق منذ الثمانينيات، لمتابعة مسيرة الانهيار التدريجي للاقتصاد الوطني والدخل الفردي عبر هذه السنين. ذلك لتوقف العراق عن إصدار اي معلومات حول ذلك. من اجل تغطية سياسته التدميرية للاقتصاد العراقي. ولأجل إعطاء صورة مبسطة حول ذلك، نأخذ بما يقدمه لنا الدكتور (صبري زايد السعدي)، في مقاله (الثروة الوطنية والفقر في العراق) المنشور في مجلة ميس المؤرخ 12 آذار عام 2003 يقدر الدكتور السعدي الناتج المحلي الإجمالي للعراق بالأسعار الجارية بحدود 28,368 مليار دولار لعام 1980 انخفضت الى نحو 5.8مليار دولار لعام 2001 انعكس ذلك بانخفاض معدل الدخل السنوي للفرد العراقي من 2,134 دولار في عام 1980 الى 237 عام 2001، أي بمعدل دولار واحد للفرد يومياً. ويقع هذا الرقم دون مستوى خط الفقر المدقع الذي تضعه المؤسسات الدولية (الأمم المتحدة) وهو بحدود دولارين يومياً.

د. عبد الباري الشيخ علي

محنة الاقتصاد العراقي

عبء الدين يشكل (20) مرة أكثر من نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي

إن بيع منشآت عراقية الى شركات اجنبية يتعارض مع قرار مجلس الامن رقم 1483

عاطلون بنسبة تتجاوز الـ 70%

وإذا اخذنا بنظر الاعتبار الدمار الذي لحق بالعراق نتيجة الاحتلال العسكري الامريكي وما ترتب عليه من تدمير القواعد الارتكازية وبالأخص البشرية وزيادة الملايين من العاطلين عن العمل التي تقدرها الإدارة الامريكية بنسبة 50% ولكن الاكثر واقعية هو ان هذه النسبة تجاوزت ذلك بعد تعطيل غالبية مؤسسات الدولة السابقة التي تشكل نسبة كبيرة من مجموع العاملين في العراق، فإن النسبة قد تتجاوز 70% ولا يوجد لهذه النسبة المئوية مقارنة بأعلى مستويات البطالة في جميع انحاء العالم. وحتى في البلدان النامية الأكثر تخلفاً. تشكل هذه النسبة اهم المعضلات امام إعادة بناء العراق وبالأخص في احتمال بقاء هذا الوضع للسنين القادمة، لانعدام الدلائل السياسية والاقتصادية التي تشير الى حل هذه المشكلة حلاً جذرياً وبالأخص عند الأخذ بنظر الاعتبار تراكم المديونية على العراق وتأثيره على جميع الأبعاد السياسية والاقتصادية. فإذا اخذنا بالاعتبار تقدير نادي باريس حول مجموع ديون العراق التي يقدرها بحوالي 116,5 مليار دولار، وهو ما يقارب البنك الدولي بحدود 127,7 والمنشور في ميس بتاريخ 4/14 و 5/5 لعام 2003 فإن معدل هذه الديون الخارجية (120) مليار دولار الى المقدر من الناتج المحلي الاجمالي وهو بحدود 5,8 مليار دولار لعام 2001 حسب تقديرات الدكتور (صبري زايد)، تشكل اكثر من الفين بالمئة، وان عبء الدين على الفرد يشكل 20 مرة اكثر من نصيبه من الناتج المحلي الاجمالي. وحتى على فرضية اختزال نصف هذه الديون (هذا امر مشكوك فيه) فإن عبء الدين على الفرد يشكل عشر مرات اكثر من نصيبه من الناتج المحلي الاجمالي. ان هذه النسبة على شكلها التقديري تقدم دالة اساسية على مدى اعتماد العراق او تبعيته الى الخارج في إعادة إعمار البلاد. ان الذي قاد هذه المعضلة هي سياسة صدام التي دفعته وشجعته عليها المصالح السياسية الدولية والإقليمية في المنطقة. ان القواعد الدولية، على الغالب في تقديم القروض يستهدف منها الاستثمار في القطاعات الانتاجية من اجل زيادة الكفاءة الانتاجية للاقتصاد وزيادة الثروة الوطنية وتقليص قسم من الاستيرادات غير الضرورية التي تستنزف قسماً كبيراً من عوائد الصادرات. عند وضع هذا الهدف بنظر الاعتبار في طلب القرض، تتمخض عنه فوائد وعوائد إيجابية قد تفوق تكاليف الدين الخارجي بزيادة الانتاجية. وبالرغم من كون المنافع الاقتصادية تشكل الأساس في مبدأ القرض فإن الدول الصناعية، وبالأخص امريكا، اخذت بتعاملها مع البلدان النامية في كثير من الأحيان بمنح القرض باعتماد العنصر الامتيازي الذي يخضع الجزء الأعظم منه لاعتبارات سياسية، بدون الارتباط بالنمو الاقتصادي او المردود الإيجابي لتلك البلد. ولقد انطبق هذا المبدأ بأعلى اشكاله في سياسة اقراض الدول الصناعية، وحتى البلدان العربية للعراق. فقد كان ممولو الديون الثنائية الرسمية للعراق (وربما بشكل مخطط) يقدمون السماح للحكومة العراقية لإنفاق هذه القروض في اوجه غير انتاجية وغير ضرورية. مما ساعد نظام صدام على التوغل اكثر في الإسراف بدون مراقبة دولية في الإنتاج العسكري وعمليات المخابرات وتقوية اجهزة الحزب وارشاء الجيش والصحافة والإعلام المحلية والعربية. وغيرها من الممارسات في هدر الأموال بطريقة لم يعرفها التاريخ في البلدان النامية، والتي يعرفها القارئ العراقي جيداً اكثر من غيره. ان الدول الأوروبية وامريكا وحتى دول الخليج لم تضع الشروط والثوابت المتعارف عليها دولياً بين الدائن والمقترض في حالة العراق، وذلك خدمة للمنافع السياسية الآنية التي كانت تحصل عليها دولياً من سياسة صدام داخلياً وخارجياً، وبالأخص حربه ضد إيران. عملت هذه السياسة المخططة الى سوء استعمال القروض وانعدام جدواها، وبالتالي الى تفاقم المديونية بشكل عام وخصوصاً تفاقم نسبة معدل خدمة الديون وهي نسبة ما يترتب على العراق من دفوعات (أقساط الديون المستحقة مضافاً إليها مجموع الفوائد) الى حصيلة عوائد صادرات البترول سنوياً. وبالرغم من ذلك وبمعرفة الإحصائيات التي توفرها المؤسسات المالية الدولية، والتي تتطلب سحب الثقة الائتمانية عن العراق لبلوغه الخط الأحمر في مستوى تدهور اقتصاده وعجزه المالي.. الخ. فإن غالبية الدول الدائنة سمحت للعراق بتأجيل الدفع GRACE PERIOD واستمرت بتقديم قروض اكثر سهولة من المتعارف عليه. فلقد مارست الدول الغربية طريقة الدفع الآجل لتغطية استيرادات العراق. كما جرى السماح بتحويل القرض الأمريكي بتزويد العراق من الحبوب والمواد الغذائية الى سيولة نقدية استعملها صدام للأغراض العسكرية وغيرها من النشاطات غير الإنتاجية وغير الإنسانية. ان مثل هذه السياسة هي التي مكنت صدام من الاستحواذ على جميع صادرات البترول وتسخيرها الى جهاته الذاتية. وادى هذا الهدر الى تردي الاستثمارات الوطنية الضرورية، وتراجع القطاعات الإنتاجية الأساسية بشكل عام، وتردي صناعة القطاع النفطي بشكل خاص. وساعدت على ترسيخ السياسة الدكتاتورية التي لم يعرف لها مثيل في تجارب البلدان النامية، والسماح لصدام بممارسة أبشع أنواع الجرائم المحرمة في المواثيق الدولية.. وغيرها، ودفعته الى غزو الكويت والدخول بالعراق في مرحلة جديدة من الكوارث والدمار. ان تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية التي فرضها صدام على العراق بحربي الخليج الأولى والثانية، ومروراً بمرحلة التدمير لمدة 13 عاماً من المقاطعة الاقتصادية القاسية، واخيراً الاحتلال العسكري الأمريكي وما صاحبه من إتمام سحق البنية الاقتصادية والاجتماعية وإشاعة الفوضى.. وغيرها من الأحداث المعروفة لدى القارئ. قد وضعت العراق في ازمة مميتة لم تشهد مثيلاً لها معظم الدول النامية، حتى تلك التي خاضت سنيناً من الحروب التحررية او الحروب الأهلية الطويلة الأمد. وادخلت العراق بمجمل الأبعاد السياسية والاقتصادية في حالة النمو المتخلف evelopment Development of under

صادرات البترول، الديون

من الصعب تقدير حجم صادرات البترول بدقة نتيجة للدمار الذي لحق بهذا القطاع خلال حربي الخليج الأول والثانية، وتأثير الحصار الذي فرض على العراق لمدة 13 عاماً وبالأخص حظر تجديد او إصلاح هذا القطاع وما نجم عن ذلك من اندثار طبيعي (تزامني) وغير طبيعي (تقادم تكنيك المعدات)، مضافاً الى ذلك التدمير الذي صاحب الاحتلال الأمريكي للعراق، الذي لا يعلن عن حجمه باعتباره من الأسرار العسكرية.

ان مسألة تكاليف الاستثمار للوصول الى معدل الانتاج بحدود 3,4 مليون برميل يومياً، والتي تستهدفه الإدارة الأمريكية، يجب ان يعتمد على آليات تكنيكية ومالية، وليس على فرضيات. لذلك فإن ما تقدمه هذه الإدارة بشأن التكاليف هي تقديرات لا يعتد بها في حسابات تقدير عوائد صادرات البترول المستقبلية. فعلى سبيل المثال نشرت مجلة ميس بعددها الصادر في (55) مايو (2003) تقريراً اعده فريق البترول والطاقة الذي ادارته الخارجية الأمريكية حول مستقبل العراق، والذي شارك به بعض العراقيين، وجاء فيه، ان هناك حاجة للاستثمار بحدود (88.4) مليار دولار للوصول الى طاقة انتاج بحدود (2) مليون برميل يومياً، مع ان ذلك التقرير لم يأخذ بنظر الاعتبار حجم الدمار الذي احدثته العمليات العسكرية الأمريكية. ولغرض زيادة الانتاج الى (33.4) مليون برميل يومياً خلال فترة سنتين، يحتاج الأمر، حسب التقرير، الى تكاليف اخرى تقدر بـ(8) مليار دولار سنوياً. ويستمر التقرير بالقول: انه بعد خصم كمية الاستهلاك الداخلي يبقى الى العراق امكانية تصدير (9) مليون برميل يومياً، وعندما يضع التقرير فرضيته بالسعر بحدود (1818,32) دولار للبرميل الواحد على أساس معدل الأسعار للأعوام الستة الماضية، (ان هذا العامل غير ثابت)، فإنه يتوصل بأن صادرات البترول تكون بحدود (119.4) مليار دولار سنوياً.

وبشكل حسابي خاص- (وللهدف واضح)، بعد خصم بعض التكاليف كدفعة واحدة وخصم تعويضات الحرب التي تثير التساؤل، يتوصل التقرير بأن المتبقي او العائد الصافي من تصدير 2.9 مليون برميل سيكون بحدود 2.9 مليار دولار، وهو حسب ما يذكر التقرير ان هذا المبلغ بحدود 30 سنتاً للفرد العراقي يومياً لتلبية حاجاته من السكن والتعليم والغذاء والخدمات... الخ.

ان هذه النتيجة توقع كاتبي التقرير في مأزق، عندما اخذوا لاحقاً يبشرون بتجربة الألسكا، بتوزيع قسم من عوائد البترول على الشعب العراقي، من اجل زيادة القوة الشرائية وخلق عامل الانفاق. الا يبعث على السخرية ان يكون ما يقارب 10 سنتات الدخل الفرد العراقي مبرراً لهذا المشروع، الذي يستهدف في جوهره القضاء على القطاع النفطي ودور الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

كما وان التقرير، لم يأخذ بنظر الاعتبار دور الديون ومعدل خدمتها السنوية، وتأثير ذلك على صافي عوائد صادرات البترول وعما سيتبقى من العوائد للمتطلبات الآنية الداخلية الملحة، التي تشكل جوهر المعضلة في تشييد نظام ديمقراطي، بجانب تكاليف إعادة الإعمار وإزالة الكوارث ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لترسيخ مثل هذا النظام.

ونحن نعتمد هنا على ما ذكره الدكتور (وليد خدوري) رئيس تحرير مجلة ميس MEES بتاريخ 28 يوليو (2003)، بعد زيارته للعراق، بأن وزارة النفط العراقية سوف تتوصل الى انتاج 2.8 مليون برميل يومياً في الشهر الرابع لعام 2004. وهذا معناه تصدير مليونين واربعمائة وخمسين الف برميل يومياً، بعد استقطاع -حسب ما يذكر- معدل 350 الف برميل للاستهلاك الداخلي، وعلى فرضية تقدير سعر البرميل الواحد بحدود 22 دولاراً اعتماداً على التقديرات التي تستهدفها منظمة الأوبك بجعل سعر صادراتها ما بين 22 الى 28 دولاراً للبرميل الواحد، فإن عوائد العراق ستكون بحدود 19.4 مليار دولار سنوياً. ولانعدام ذكر تكاليف الاستثمار للوصول الى هذا المستوى من الانتاج، نفترض بأن هذا القطاع سوف يحتاج الى حوالي 2 مليار دولار سنوياً لتكاليف التجديد والتطوير، للحفاظ على هذا المستوى والوصول الى انتاج 3.4 مليون برميل يومياً، حسب الهدف المرسوم.

وعند طرح هذه التكاليف فإن صافي عوائد العراق من صادرات البترول ستكون بحدود 17.4 مليار دولار سنوياً.

وفي معرض الديون، رفض وزراء المالية للدول الثماني الكبار، في اجتماعهم في دفيل فرنسا في 17 مايو 2003 فكرة اسقاط الديون عن الدول المدينة، وطالبوا نادي باريس بإيجاد الآليات لترتيب دفع هذه الديون، لذلك فإن الديون المستحقة للدول الأعضاء في النادي لا يجري عليها اي اختزال، كما اكدت على ذلك التصريحات المنفردة لوزراء المالية الذين شاركوا في هذا الاجتماع، كما ان هذا الموقف سوف يؤثر -بهذا الخصوص- على مواقف الدول الأوروبية الأخرى غير الأعضاء في النادي، وكذلك على بنوك الاعتماد والتجارة، وقد يؤثر على موقف الكويت والسعودية والبلدان العربية الأخرى من مسألة الغاء الديون.

كما ولا يمكن طرح الغاء ما يسمى "الديون الكريهة" "ODIOUS DEBT" (وهي الديون التي نجمت عن تلبية سياسات المصالح الفردية للحكومات الدكتاتورية)، بالنسبة الى العراق الآن في وضعه الضعيف والمترنح سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ان ما حدث تاريخياً بشأن الغاء بعض هذه الديون، انطلق من مركز قوي ودعم خارجي لصالح دولة رأسمالية كبرى، وعندما الغت حكومة ثورة روسيا عام 1917 ديونها الخارجية كونها "ديوناً كريهة"، جرى التدخل العسكري ضدها من قبل الدول الرأسمالية الكبرى، وفرضت عليها العقوبات والمقاطعة السياسية والاقتصادية لعقود من السنين. ان مثل هذا الطرح لا يخرج عن اطار التمنيات عند تقييم الوضع السياسي والدولي ومكانة الدول الدائنة دولياً.

وبالرغم من ذلك، ولأجل إعطاء صورة تفاؤلية، ولتيسير او تبسيط تحليل محنة معالجة الديون والوضع الاقتصادي، نفترض بأن العراق قد يتمكن من إسقاط نصف ديونه المقدرة بحدود 120 مليار دولار، من خلال تنازل بعض الدول الدائنة عن ديونها المستحقة، وبالأخص من دول الخليج. ليتبقى بعد ذلك 60 مليار دولار ديون يتطلب دفعها، وعلى فرضية حصول العراق على فترة سماح بحدود ست سنوات ابتداء من عام 2004 وبدون فوائد مركبة (وهذا ما نشتبه لانعدام مثل هذه الآليات)، فيتوجب على العراق بتلك دفع 10 مليارات دولار سنوياً لمدة ست سنوات، لإيفاء الدين بحدود 60 مليار دولار.

وحسب هذه التقديرات فإن نسبة معدل خدمة الديون ستكون سنوياً 10 مليارات دولار (اقساط الديون السنوية بدون فوائد)، مقسمة على 17.5 مليار دولار صافي عوائد صادرات البترول، اي بنسبة 57% سنوياً من صافي العائدات، وبقاء نسبة 43%، اي بحدود 7.4 مليار دولار لسد المتطلبات الآنية الضرورية.

وفي معرض هذه التقديرات ينبغي الإشارة من الناحية الاقتصادية الى محدودية مؤشر معدل خدمة الديون لقياس تأثير عبء الديون على العراق. فإن هذا المعدل يعكس العلاقة بين متغيرين لهما طبيعتان مختلفتان. فالمتغير الأول وهو الدين من ناحية التعامل الدولي يعتبر معلوماً ومحدداً، ولكن نظراً للظروف غير الاعتيادية التي يمر بها العراق، لم نأخذه كعنصر ثابت، لتسهيل الوصول الى هدف التحليل.

اما المتغير الثاني، وهو حصيلة عوائد صادرات البترول، فهو عامل متغير لا يمكن التنبؤ به، حيث تخضع هذه العائدات الى تقلبات مختلفة في أسعار البترول في السوق العالمي، كما يذكر تقرير مؤسسة الشؤون الخارجية الى الكونغرس الأمريكي، كان سعر البرميل 10 دولارات في شباط عام 1999، ووصل الى 35 دولاراً في ايلول 2000. لذلك فمن الصعب التحكم بمعطيات العائدة أعلاه، لتأثرها او لخضوعها لعوامل خارجية لا يمكن السيطرة او التأثير عليها او حتى التنبؤ بها، ولذا يصعب الاعتماد عليها بشكل دقيق عند وضع الحسابات او التقديرات المستقبلية.

تزداد اهمية هذه النقطة للبلدان النامية المصدرة للبترول وبالأخص العراق، التي تعتمد بدرجة كبيرة على نسبة البترول في صادراتها، والتي تقدر حالياً بحدود (95%) ونسبة عالية من إجمالي الانتاج الوطني، وان اي انخفاض في أسعار البترول في السوق العالمي عما ذكر له بحدود 22 دولاراً للبرميل، يغير من هذه التقديرات حول صافي العوائد التي طرحت سابقاً، وله تأثير على مجمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالأخص في الوقت الحالي- في سد المتطلبات الغذائية والاستهلاكية الضرورية.

إذا وضعنا إعادة إعمار الاقتصاد الوطني، وانتشال اوسع الجماهير من حالة الفقر المدقع، كهدف أساس لمستقبل العراق، فإن ذلك سوف يحتاج الى خطة استثمارية تنموية، تزيد تكاليفها بكثير عما سوف يتبقى من صافي عوائد صادرات البترول بحدود 7.4 مليار دولار سنوياً، حسب التقديرات التي ذكرت سابقاً، بل وتشكل اضعاف هذا المبلغ، وتتجاوز حتى عوائد اعلى المستويات المقدرة لانتاج القطاع النفطي للسنوات القادمة، وذلك نظراً للتكاليف الباهظة التي تتطلبها إعادة تأهيل المنشآت التحتية التي دمرتها الحروب والمقاطعة، والتي ادت الى تخلف القطاع الصناعي والزراعي وباقي فروع الاقتصاد الوطني في تلبية الطلب المحلي. لذلك سوف يتوجب على العراق للمرحلة القادمة الاعتماد على الاقتراض الخارجي لتغطية الطلب الداخلي وتنفيذ متطلبات التنمية.

تثار الدعوات السطحية، بأن العراق ذو ثروات كامنة، وبالأخص الاحتياطي النفطي داخل الأرض (غير المنتج)، والذي لا يتردد بالأخذ بسياسة الاقتراض لسد العجز المالي، وربما حتى في تغطية المصروفات غير الرشيدة، والتي قد تسلكها الجهات المسؤولة نتيجة سياستها غير الصائبة. وقد يشجع هذا التوجه سهولة الاقتراض الذي لا ينجم عن احتياطي البترول العراقي، وانما التضخم في العرض النقدي الوفير في السوق المالي العالمي، ومغامرات البنوك في عرض القروض، سواء اكانت لغرض القطاع الانتاجي ام غير الانتاجي، غير مبالية بشروط الاستعمال او ضمان استرداد القرض، ما دامت هذه المؤسسات المالية على يقين بأن اموالها ستعود اليها، عن طريق صندوق النقد الدولي، او عن طريق النفوذ الامريكي في العراق، وسياسته الرامية الى تثبيت انموذج اقتصادي يتماشى والاهداف الليبرالية الجديدة التي تدعو لها امريكا. ان هذه القروض، وبالأخص المصرفية، قد توفر بعض السيولة لدى المصارف والبنوك العراقية، لغرض تثبيت وتعضيد القطاع الخاص، والعلاقات القائمة على اقتصاديات السوق الحر، المستهدف تطبيقه في العراق، ولكن هذه القروض، من قبل الدولة، سوف تخلق العجز المزمن للميزانية العامة، كظاهرة هيكلية للنظام، تعيد بسببها الأزمات التي تعيش بها الكثير من البلدان النامية، وبالأخص بلدان امريكا اللاتينية.

ومن اجل تجنب سلبيات مثل هذه القروض، يتوجب على العراق تحديد الهدف من القرض الخارجي، بأن يعطي القرض مردوده الإيجابي بالشكل الذي يفوق به تكاليفه، عندما يستهدف من هذا القرض إعادة بناء كفاءة الانتاج الوطني العراقي، ولزيادة نسبته في تغطية الطلب المحلي، وبالأخص السلع الغذائية والاستهلاكية التي تعتمد على الاستيراد، وتأخذ النصيب الأكبر من مجمل الاستيرادات، فإن هذا التوجيه هو الكفيل بخلق العمالة وتوفير الاجور ورفع دخل الفرد لأجل انتزاعه من خط الفقر.

ان مثل هذا التوجيه، يستهدف عدم جعل القروض تأخذ الوزن الأكبر محل الادخار المحلي في تمويل الاستثمارات، لأن الادخار هو ظاهرة عيشية مرتبطة بعلاقة الانتاج والاستهلاك. وبالتالي فهو احدى حقائق الاقتصاد الكلي او الاجمالي. ان جعل التمويل الخارجي يشكل عنصراً ثانوياً في عملية التنمية، سوف يجعل من القروض هدفاً لنموها يهدف الى تلافي المديونية الخارجية مستقبلاً، وهذا ما يطلق عليه في المفهوم الاقتصادي بإنهائها بدورة المديونية وجعلها بمقدار الصفر، وجعل عوائد صادرات البترول تفي بتغطية الفجوة الى سد المتطلبات الغذائية والاستهلاكية الضرورية.

ومن اجل ازالة اعباء الديون عن العراق خلال هذه الفترة في تنفيذ الخطة التنموية، يمكن زيادة انتاج القطاع البترول وصادراته بدون اعباء مالية، بالاتجاه الى نظام عقود مشاركة الانتاج، التي تأخذ به معظم البلدان المجاورة المصدرة للبترول، والتي تسترجع بموجبه الشركات الاجنبية المستثمرة قيمة تكاليف الاستثمار من الانتاج. ان شركات البترول العالمية عبرت في الكثير من المناسبات بارتياحها لمثل هذه العقود في ضمان مصالحها.

وبشكل مختصر، فإن سياسة الاقراض للدولة العراقية الجديدة تشكل اهم العناصر في ادارة الاقتصاد الوطني على المدى القريب والبعيد لتجنب خلق الأزمات المالية الخانقة التي تعانيها منها غالبية البلدان النامية، وحتى البلدان المصدرة للبترول.

تثار المخاوف من احتمال فرض نظام نموذجي للعراق، شبيه بأنظمة بلدان امريكا اللاتينية، وبه يدخل العراق في ازمة اقتصادية هيكلية لا يتمكن من الخروج منها او تجاوزها، حتى على فرضية مستوى عال للانتاج النفطي، ويتحول مستقبل العراق الى صراع سياسي- اجتماعي بين القلة الغنية والاكثرية الفقيرة. ان مثل هذا النموذج لا يتعارض مع الخطاب الديمقراطي الامريكي في المنطقة، ما دام ذلك يتماشى والفكر الليبرالي الجديد للادارة الامريكية، في ادارة نظام اقتصاديات السوق في العراق.

الاستثمار الاجنبي:

وفي معرض معالجة الموازنة بين الموارد المتاحة والاستثمارات المطلوبة، يلجأ بعض الاقتصاديين وبالأخص السياسيون منهم، من منطلق العجز الفكري لحل هذه المعضلة، الى اعطاء دور مهم للاستثمارات الاجنبية، ويذهب البعض الى اعطائها مردوداً ايجابياً في رفع الكفاءة للانتاج الوطني.

وبدون الدخول في الرد على هذه التمنيات، وطبيعة الاستثمار الاجنبي، وتوزيعه الجغرافي، والشروط التي يفرضها في مستلزمات الاستثمار، التي تنشر عنه سنوياً منظمة الاونكتاد، فإن العراق يحتاج الى مدة طويلة ليتمكن من جلب بعض هذه الاستثمارات خارج القطاع النفطي بعد خلق الشروط الاولية. ومن ضمنها:

1- اعادة تأهيل البنية التحتية والقاعدة الصناعية بشكل عام، وما يحتاجه الاستثمار الاجنبي بشكل خاص.

2- قوانين خاصة وثابتة، تضمن مصالح المستثمر الاجنبي.

3- نظام مالي متين ومستقر، تطمئن له الشركات في تحويلاتها المالية.

4- وغيرها من الشروط، التي تفرضها قوانين منظمة التجارة الدولية، في حماية مصالح المستثمر الاجنبي وما تضعه منظمة الوحدة الاوروبية، من شروط يصعب على العراق في الامد القريب توفيرها، وعلى فرضية تواجد الشركات الاجنبية للاستثمار في العراق، فإنه يجب على ادارة الاقتصاد الوطني ان تربط استثمارات هذه الشركات بخطط التنمية، واخضاعها لاحكام وقوانين الاقتصاد الوطني، وتجنب قبول الاستثمارات القصيرة المدى، التي يتحول رأسمالها الى الخارج بصورة سريعة قد تؤدي الى انخفاض قيمة الموجودات الرأسمالية، التي بدورها تقود الى انخفاض قيمة العملة المحلية، وتصاعد في عملية التضخم، وانخفاض القدرة الشرائية، وهدر المدخرات المالية للأفراد، وغيرها من الافرازات التي تعطي مردودات سلبية، وتفاقم من سوء الحالة المعيشية للفرد، وتخلق الارضية لانعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ان خضوع الاستثمار الاجنبي للخطة التنموية الوطنية، لا يتعارض والاخذ باقتصاديات السوق. فلقد اخذت الدول الاوروبية بعد الحرب العالمية الثانية بمبدأ "الدولة الكنزية" في ادارة الشؤون الاقتصادية، وتقديم الضمانات الاجتماعية الى السكان، واقامت "دولة الرفاه" وترى المدرسة الكنزية بأن اقتصاد ما بعد الحرب، إذا ترك وشأنه حسب مبدأ (آدم سميث)، فإنه لا يكفل ضمان العمل للجميع، وإعادة الإعمار وإزالة آثار الكوارث. وتفرض الظروف والمتطلبات امام عراق اليوم الاخذ بهذا المبدأ، الذي اعتمد على نظام اقتصاديات السوق، ولكن ليس من منطلق الاخذ المطلق به كما يدعو حالياً الفكر الليبرالي الجديد، الذي يفرض تراجع او انعدام دور الدولة في الاقتصاد الوطني، ويقود الى مردودات سلبية كما يشير فيه الكثير من البلدان النامية. ان اقتصاد الفكر الليبرالي الجديد للفترة الحالية، فرضته متطلبات العولمة في البلدان المتطورة، وهو لا يشكل حلاً لإزالة التخلف والكوارث في العراق، لاختلاف المتطلبات ومستوى التطور، وحتى في التحول الى النهج الليبرالي الجديد، وتراجع دور الدولة في ادارة الاقتصاد، لا زالت الدولة حتى الآن تقوم بتقديم العون المالي لحماية نتاجها الوطني. فعلى سبيل المثال قدمت الدول الصناعية العون للمزارعين في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 40% من اجمالي الدخل الزراعي عام 1999، وبنحو 360 مليار دولار سنوياً، كما وما زالت تضع الحواجز الجمركية على البضائع المستوردة من البلدان النامية لحماية صناعتها الوطنية.

ان العراق بحاجة الى الاصلاح الاقتصادي، الذي يعتمد على اعادة التنمية الطاقة البشرية التي تشوه تركيبها، ليس فقط من منطلق التدمير، وانما من ناحية تقويض العلاقات الاجتماعية للشعب العراقي. (العلاقة بين المجتمع والدولة كذلك العلاقة بين الافراد) بمختلف شرائحه. ان مثل هذا الاصلاح يشكل القاعدة الاساسية لتقويم الاسس السياسية والاجتماعية، ويخلق مقومات بناء الديمقراطية. حيث ان مثل هذا الاصلاح يخلق الحاجة الى نظام قانوني، يعتمد على تكافؤ الفرص في تعامل الافراد مع السلطة او فيما بينهم، ومع القوانين لادارة العلاقات الانتاجية والاجتماعية.

ان مثل هذا الاصلاح لا يتعارض ونظام اقتصاديات السوق، ذلك ان تبني نظام اقتصاديات السوق هو اختيار طوعي تقتضيه مقومات التنمية الوطنية، وليس شرطاً يملى من الخارج، او حسب مفهوم الادارة الامريكية، التي تعتبر ان قيام نظام اقتصاديات السوق في العراق هو بمثابة قيام نظام ديمقراطي. لم تثبت النظريات ولم يؤكد الواقع، ان الاخذ المطلق بنظام اقتصاديات السوق يقود تلقائياً الى نظام سياسي ديمقراطي في البلدان النامية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص. فلقد اخذت بلدان الأنظمة العسكرية الدكتاتورية في البلدان النامية بنظام اقتصاديات السوق، وفي تحولها الآن الى الديمقراطية السياسية، لن تغير من هيكل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية القديمة. ان الاخذ بنظام اقتصاديات السوق هو ليس بالضرورة رديفاً للديمقراطية، مثلما الديمقراطية السياسية هي الاخرى ليست رديفاً للديمقراطية الاجتماعية وازالة الفقر والتخلف.

ان استمرار تردي الحالة الاجتماعية لدى غالبية المجتمع العراقي ضمن خط الفقر، وغير ذلك من المشاكل التي سوف يفرزها، لا تتعارض والخطاب الديمقراطي الامريكي في المنطقة. وينطلق هذا الخطاب من ايديولوجية نخبة الإدارة الامريكية المحافظة، التي مفادها بأن غالبية دول الجنوب اصبحت لا تستطيع ابداء الرأي بالمشاكل الدولية المعقدة، التي تطرحها هذه النخبة، وان حرية توجهات او اختيارات هذه البلدان حتى تجاه الديمقراطية، يمكن ان تتعارض مع توجهات وقيم رسالة امريكا في ادارة العالم. لذا يتطلب الاعتماد على "نخب" تأخذ بتوجهاتها في تقسيم المجتمع الى فئة حاكمة تملك الدرجة اللازمة من الالتزام الفكري والسياسي للعلاقة الدولية التي تقودها امريكا، ولها القدرة اللازمة لتسيير دفة البلد على وفق هذه التوجهات، وعلى بقية المجتمع ان تخضع لتلك القيادة، وتمارس دور اقل مباشرة في ادارة العملية السياسية والاقتصادية.

ان مثل هذا النظام قد يجعل السلطة غير مرغوبة من قبل غالبية المجتمع، لعجزها عن توفير متطلبات التنمية وازالة الفقر، ولكن لا يعطيها الصفة بكونها غير ديمقراطية. عندما تهيمن هذه "النخبة الديمقراطية" على المال والاعلام واخضاع صناديق الانتخابات لمصلحتها، كما هو الحال في غالبية بلدان المنطقة، وهنا يصبح احتمال الاطاحة او الارتداد عن هذا النظام الديمقراطي عملية سهلة المنال بالنسبة للعراق، وبالأخص عندما لا يمس هذا الارتداد مآثر ومنجزات اجتماعية انسانية عاشها الشعب العراقي وباقية في ذاكرته ليدافع عنها.

بيع القطاع العام "الخصخصة":

ان اي مشروع صناعي بشكل عام يكمن في داخله عاملا الربح والخسارة، وإذا احرز مشروع ما ربحية فهو مؤشر على حسن اختيار للمشروع وإلى حسن ادارته. ولكن عندما يسجل مشروع ما خسارة لا يعني ذلك انه الاقل كفاءة من الناحية الاقتصادية الوطنية. فكلا المشروعين يستهدفان تحقيق الكفاءة الاقتصادية على المستوى الوطني. ففي المشروع الأول يجري اتخاذ القرارات المناسبة بالاستمرار والتوسع، وفي المشروع الثاني يجري اتخاذ الاجراءات في التوقف كلياً عن النشاط (الانتاج) او اتخاذ الاجراءات للتعديل والتغيير لرفع الكفاءة الانتاجية من اجل تحقيق الربحية. ولكن كلا المشروعين يستهدف المصلحة الاقتصادية الوطنية في استخدام الموارد الطبيعية والبشرية. ان بروز الربحية النسبية او الخسارة النسبية وجهان لصيغة واحدة تحتم على الاثنين، بحكم المنافسة وميكانيكية السوق، اهمية حسن اختيار الكفاءة في استخدام عناصر الانتاج. بالطبع ان الخسارة تشكل عبئاً مالياً على الاقتصاد الوطني، بدون العلاقة بكون هذا النشاط ضمن القطاع العام ام الخاص، وهنا قد تدخل عناصر عدة في الربحية والخسارة، وليس فقط بالاختيار وحسن الادارة وانما في تقلبات أسعار البضائع المنتجة في السوق، والقدرة على الصمود امام المنافسة في الاسعار. وبالنسبة الى البلدان النامية (ومنها العراق) قد تلعب قيمة العملة، وارتفاع فوائد القروض وانعدام الحماية الجمركية وغيرها، تكاليف غير منظورة يتحملها المشروع، والتي قد تؤدي الى عدم نجاحه، ولا فرق في تأثير هذه العوامل على نوعية مالك المشروع، والشواهد كثيرة عن مشاريع ذات طاقة انتاجية عالية وبمستوى فني مقبول، ولكنها تسجل خسارة، نتيجة عدم تمكن عوائد الانتاج لفترة زمنية خاصة من توفير المال اللازم لتسديد الأعباء المالية المتراكمة، مما يدفع الى غلق المشروع او العهدة به لطرف آخر اكفأ مالياً (اصحاب رؤوس الاموال)، وقد ينجح المشروع، ولكن ليس بالضرورة تحسن الإدارة الجديدة، ولكن بسبب قدرتها على تحمل فترة الأزمة المالية للمشروع، وكثير اما تدخل تكاليف المنافع الاجتماعية (كعامل التشغيل) في زيادة تكاليف الانتاج وعدم نجاح المشروع مالياً، وهذا ما نشاهده في الكثير من البلدان النامية.

وضمن الموازنة والمقارنة بين المنافع الاجتماعية والمالية، ودورهما في المعالجة للمشاكل الاجتماعية، يجري ايضاً الحكم على النجاح النسبي للمشروع. ان فرض وهيمنة نظام اقتصاديات السوق والفكر الليبرالي الجديد، قد يلغي مبدأ المنافع الاجتماعية، الذي ادى دوراً ايجابياً في الكثير من البلدان النامية، كما لعب القطاع العام ونظام المنافع الاجتماعية الذي اتبع في الدول الاوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى منتصف الثمانينيات دوراً مهماً في النمو الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان، وان ما يجري بشكل متسارع في بيع القطاع العام (الدولة)، هو ليس لفشل الكفاءة الانتاجية لهذا القطاع، وانما لهيمنة الليبرالية الجديدة وفكرها لمتطلبات مسيرة العولمة، الذي يدعو الى تراجع دور الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني.

ان محاولة فرض هذا الفكر على اقتصاديات البلدان النامية ومنها العراق، وبدون الأخذ بالخصائص والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان، قد يعطي مردوداً سلبياً. فاذا كانت القوانين الليبرالية الجديدة هي ضرورة اقتضتها متطلبات التطور في الدول الصناعية المتقدمة فهي لا تشكل ضرورة موضوعية يجب الاخذ بها بالنسبة للبلدان المتخلفة. فإن غالبية البلدان النامية التي اخذت بهذا الفكر وهذه القوانين وبدون مراعاة الخصائص الموضوعية ادخل اقتصادها في ازمة هيكلية وانحدرت الى مستوى خط الفقر، وتزايد الاستقطاب فيها بين الفئة الغنية والاكثرية الفقيرة.

ان الدمار والكوارث التي يعيشها الشعب العراقي، تجعله اكثر الحاحاً واهتماماً وحاجة الى الدول التي تهتم بالتنمية وتقديم المعونات الاجتماعية لانقاذ مستوى خط الفقر.

ان بيع القطاع النفطي (الخصخصة)، الذي تشكل عوائده المصدر الرئيس لاعادة اعمار العراق، والبدء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإزالة التخلف، يقود حتماً الى التبعية للتمويل المالي الخارجي، كما يقود الى رفع المعونة الاجتماعية عن المواد الغذائية والاستهلاكية الضرورية لغالبية الشعب العراقي، وحرمانه من مجانية التعليم وحصرها في النخب المالكة، وكذلك انعدام تقديم المساعدات الصحية، لمجتمع يشكو من امراض دائمية نتيجة الفقر وسوء التغذية، وامراض مستعصية نتيجة آثار الحربين اللتين شنتهما امريكا على العراق، واخذا الى تلوث التربة بالاشعاعات النووية جراء القصف بقنابل اليورانيوم المخصب.

ان اعلان حاكم العراق المدني السيد بريمر، في ندوة الاقتصاد في الاردن، بأنه ينوي بيع منشآت عراقية الى شركات اجنبية، يتعارض مع قرار مجلس الامن رقم 1483، ويخالف مواثيق جنيف ومعاهداتها الدولية، حول صلاحيات المحتل، كما يتناقض مع التعهدات الامريكية السابقة حول حماية ثروات العراق.

ان اقتراح الادارة الامريكية وبعض المؤسسات الامريكية، وافراد من العراقيين التابعين واللاهثين لخدمة التوجه الامريكي، حول توزيع جزء من عوائد البترول على الشعب العراقي، من اجل تشجيع الانفاق الفردي، يشكل ظاهرة غريبة عن المفهوم الاقتصادي، وبالأخص بالنسبة الى العراق. ان تشغيل البطالة التي تقدر بحدود 70.60% من مجموع الشغيلة في العراق، وضمان دخل لهم، هو الحل الرئيس والوحيد لرفع مستوى دخل الفرد المعدم وخلق عامل الانفاق. حيث ان المفهوم العلمي للانفاق الفردي هو انه يتحقق نتيجة لعامل الاجور ومستوى دخل الفرد في ذلك. كما وان تطور الدخل الفردي عبر الاجور يشكل العامل الاساس في خلق الادخار المحلي، وبالتالي يساعد على خلق فرص الاستثمار. وهذا ما تفرضه قوانين الاقتصادية والتجربة في جميع بلدان العالم. كما يجب شرح وتوضيح نوعية وغرض تشجيع الانفاق الفردي المقترح. فاذا كان موجهاً الى السلع المستوردة (الاكثر احتمالاً) فإنه يعيق ايجاد او خلق فرص عمل، وبالتالي الانفاق الفردي. وإذا توجهت عوائد البترول نحو قيام صناعة وطنية، وتشغيل اجور، فإن ذلك الحل الاساس في وضع العلاقة الصائبة بين الانتاج والاستهلاك، وبالتالي بين العرض والطلب. ان السؤال الذي يطرح: هل بيع القطاع الحكومي، الذي يشكل جزءاً من الهدف الامريكي بخلق نموذج اقتصادي يتماشى وتصورات الادارة الامريكية في المنطقة سوف يؤدي الى النمو الاقتصادي؟

لم تثبت التجارب، ولا الواقع، بأن بيع القطاع العام شكل عاملاً في النمو الاقتصادي، او ادى الى تحسين الحالة الاجتماعية وبالأخص في البلدان النامية.

ان ما يثير التساؤل والاستفهام، هو سكوت الاحزاب والتكتلات السياسية، عن المطالبة الخطرة في بيع قطاع الدولة وبالأخص القطاع النفطي، وتبين كما يقول المثل ان السكوت من الرضا، او ناجم عن عجز هذه التكتلات عن تقديم برنامج اقتصادي اجتماعي، يتوضح من خلاله الموقف من هذه المنطقة، ومن اعادة اعمار العراق، ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ان المصالح الشخصية، في غالبية الاعراف والتجارب التاريخية، لم تتجاوز ان تكون على حساب المصلحة الوطنية، والانكى من ذلك، عندما تكون لمصلحة شركات اجنبية تتعارض مصالحها مع المتطلبات الوطنية المطروحة امام العراق.

عراقي مقيم بفيينا/ اشتغل محللاً اقتصادياً في منظمتي اليونيدو والاوبك